

# أكبر مما يمكن تجاؤه

سيد ريجان زامل  
S. Raihan Zamil

## يجب إعادة تقييم الإشراف على البنوك المؤثرة في النظام المالي

المخاطر المعنوية - أي ما إذا كانوا يشجعون - بإنقاذ البنوك المضطربة المؤثرة في النظام المالي - نموها ويزيلون بعض عواقب السلوك المحفوف بالمخاطر (انظر الإطار). ولكن نظرا لأن قرار إنقاذ مؤسسة ما قد يكون قرارا نهائيا مسبقا إذا كان هناك احتمال لوجود ضرر أوسع للاقتصاد، يصبح السؤالان الأساسيان عندئذ هما: كيفية استحداث تدابير لتشجيع السلوك الحريص للبنوك المؤثرة في النظام المالي؛ وكيفية صياغة سياسات تجعل هذه البنوك وأصحاب المصلحة فيها خاضعين للمساءلة بصورة كاملة، مع التقليل لأدنى حد من نتائج فشلهم على صغار المساهمين الأبرياء.

ويجب على كافة السلطات الوطنية أن تصمم منهجها للإشراف على البنوك المؤثرة في النظام المالي في إطار الاحتياجات القطرية المحددة. وقد طرح العديد من البلدان الكبيرة - بالاشتراك مع الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير - اقتراحات في هذا الشأن. وسيكون التوصل إلى توافق في الآراء على المستويين الدولي والمحلي حول عناصر عديدة بمثابة تحد يتعين مواجهته. ولكن هناك مسائل مشتركة لصناع السياسات والأجهزة التنظيمية في كل منطقة اختصاص:

- كيفية تحديد البنك المؤثر في النظام المالي.
- وهل يجب إخضاع البنوك المؤثرة في النظام المالي لمعايير تنظيمية وإشرافية أعلى من تلك التي تطبق على غيرها من البنوك، وإذا كان الأمر كذلك، وبالإعتراف بالأفضلية التي تمثلها، فإما يجب أن تكون عليه تلك المعايير.
- وما إذا كان يمكن استحداث سياسات تسمح لتلك البنوك المؤثرة في النظام المالي بالفشل، ولكن مع الحد من تأثير ذلك الفشل على الاقتصاد الحقيقي والاستقرار المالي.

إن

الإجراءات غير المسبوقة التي قامت بها الحكومات أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية لدعم المؤسسات المالية التي تعتبر أكبر من أن تفشل، تؤكد الدور الحاسم لهذه المؤسسات المالية الضخمة المؤثرة نظميا في التنمية الاقتصادية الوطنية واستقرار النظام المالي.

فقد اعتبرت هذه الخطوات - التي شملت تقديم ضمانات على الديون المصرفية، وعمليات ضخ رؤوس الأموال، وتنقية الميزانيات العمومية للبنوك - بمثابة خطوات ضرورية بسبب المخاوف من أن سقوط مؤسسة مؤثرة في النظام المالي سيحدث ضررا خطيرا للاقتصاد الحقيقي أو يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام المالي، أو كليهما. وقد أدت عمليات إنقاذ الشركات الكبيرة المؤثرة نظميا إلى إثارة الجدل حول الإطار التنظيمي والمتعلق باتخاذ القرارات بالنسبة للشركات التي تعتبر أكبر من أن تفشل.

ويبحث هذا المقال العديد من القضايا المعقدة والمفاضلات التي يجب أن ينظر فيها صناع السياسات عند تقييم الإصلاحات في الإشراف على البنوك المؤثرة في النظام المالي. ويلخص طائفة من الحلول العملية التي تغطي بُعدين حيويين في هذا الجدل: منع الأزمات (تنظيم وإشراف أفضل للبنوك المؤثرة في النظام المالي) وحلها (أفضل طريقة لدعم البنوك المؤثرة في النظام المالي أو للسماح بفشلها). وهناك جدل أوسع، لا نتناوله في هذا المقال، حول ما إذا كان ينبغي إدراج الشركات المالية غير المصرفية ضمن تعريف المؤسسة المؤثرة في النظام المالي أم لا.

## ما العمل؟

عند صياغة سياسات تتناول البنوك الأكبر من أن تفشل يجب على صناع السياسات أيضا أن يضعوا في اعتبارهم

## تعريف المؤسسات المؤثرة في النظام المالي

يجب على السلطات أن تضع تعريفاً عملياً للبنك المؤثر في النظام المالي. هل يجب أن يستند وضع البنك على حجم أصوله أو ودائعته، أو درجة تعقيد أنشطته، أو دوره كطرف مقابل في معاملات المشتقات، أو مقياس ما آخر؛ علاوة على ذلك، من المرجح أن ما يشكل بنكا مؤثرا في النظام المالي في الأوقات العادية سوف يتغير في أوقات العسر. وإذا كان هذا هو الحال، فكيف تختار السلطات أيا من البنوك لإخضاعها لمتطلبات تنظيمية وإشرافية أكثر صرامة؟ ويتعين على صناع السياسات، كحد أدنى، تحديد مجموعة محورية من البنوك تعتبر مؤثرة في النظام المالي في ظل أي ظروف يمكن تصورها، وتطبيق معايير تنظيمية وإشرافية أعلى عليها، والاعتراف بصعوبة تحديد المجموعات المصرفية الصغيرة التي يمكن اعتبارها مؤثرة في النظام المالي في الأوقات العصيبة، وذلك قبل وقوع الأزمة.

## الوقاية من الأزمات

سيتعين على السلطات أن تعتمد مجموعة شاملة من تدابير الوقاية من الأزمات لتتمكن من وضع قواعد أفضل لتنظيم عمل البنوك المؤثرة في النظام المالي والرقابة عليها. ومن بين هذه التدابير تشديد متطلبات رأس المال والسيولة وتقوية معايير إدارة المخاطر، ووضع قيود على الأنشطة التي تتسم بالمخاطر، وتحسين حوكمة البنوك المؤثرة في النظام المالي بواسطة مجالس الإدارة وبرامج مصرفية حريصة للتعويض وتعزيز الرقابة الموحدة على المجموعات المصرفية.

ويجب على السلطات أن تستحدث تدابير أكثر تشدداً لرأس المال والسيولة بالنسبة للبنوك المؤثرة في النظام المالي. ففي الفترة السابقة على الأزمة، بدت مراكز رأس المال والسيولة المبلغ عنها في البنوك المؤثرة في النظام المالي سليمة بسبب النمو السريع في الأنشطة عالية المخاطر والارتفاع في أسعار الأصول، وفرص الوصول لمصادر تمويل ميسرة تستند إلى السوق. وبمجرد أن ضربت الأزمة ضربتها، اتضح أن هذه المصداق الوقائية خادعة حيث اتضحت العواقب المالية لاستراتيجيات هذه البنوك في تحمل المخاطر العالية. لذلك لا بد من وجود متطلبات أكثر تحفظاً لرأس المال والسيولة في البنوك المؤثرة في النظام المالي (بالمقارنة بغيرها من البنوك)، علاوة على تدابير مضادة للاتجاهات الدورية لرأس المال، وذلك للحد من النمو المفرط في أوقات اليسر والسماح بامتصاص أكبر للصدمات أثناء أوقات العسر. ويتمثل تحد رئيسي في تحديد مقاييس المستوى المناسب للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والسيولة، نظراً للاختلافات في معايير المحاسبة وتكوين احتياطات لمواجهة خسائر القروض، ومناخ التشغيل، وهياكل التمويل، والاختلافات بين البلدان فيما يتعلق بما يعتبر أصولاً سائلة. إن خفض نسب الرفع المالي لتحقيق الفاعلية المالية (أي زيادة في رأس المال) ومزيد من الأصول السائلة في الميزانيات العمومية للبنوك المؤثرة في النظام المالي، سينتج عنهما إقراض واقتراض مصرفي أقل - أي اختيار واضح لنظام مالي أكثر استقراراً. وعلى الرغم من أن زيادة متطلبات رأس المال والسيولة توفر احتياطياً ضد

## القلق بشأن المخاطر المعنوية

ركزت الحكومات على الحفاظ على استقرار النظام المالي وتقليل الأضرار التي تصيب الاقتصاد الأوسع أثناء الأزمة المالية الحالية. ونَحَتْ جانبا المخاوف التقليدية بشأن المخاطر المعنوية، أي ما إذا كانت السلطات، بمساندة البنوك المفلسة بسبب حجمها، تشجع في الواقع بنكا مؤثرا في النظام المالي على المجازفة بمخاطر أكبر، وبذلك يغرَس بذور أزمة مالية تتبعها كفالات يزداد حجمها دوماً.

ولكن مشكلة المخاطر المعنوية قد تتم المبالغة فيها. ذلك أن التأثير النهائي على السلوك الذي يزرع لتحمل المخاطر لقوتين فاعلتين في كفالة بنك مؤثر نظمياً - الإدارة التنفيذية والمساهمين - قد لا يختلف بدرجة كبيرة عن التأثير على القوتين الفاعلتين نفسيهما في بنك مفلس لا يعتبر مهماً على نطاق النظام. وبالنسبة لقوى فاعلة ثالثة مهمة - وهم دائنو البنك - يمكن تقديم مبرر أكثر إقناعاً لتقليل المخاطر المعنوية بمعاملتها في بنك مؤثر نظمياً تمت كفالاته بالطريقة نفسها التي تعامل بها في بنك مفلس ليس من البنوك المؤثرة في النظام المالي. ومع ذلك، من المشكوك فيه ما إذا كان هؤلاء الدائنون يستطيعون فعلياً مراقبة وتغيير السلوك المستقبلي للبنك المؤثر في النظام المالي الذي يميل لتحمل المخاطر.

عندما تقوم الحكومة بكفالة بنك مؤثر نظمياً، يُطرد بعض أعضاء الإدارة، ويفقد المساهمون جزءاً كبيراً من قيمة استثماراتهم؛ لأنها تضعف بالقدر الذي تستثمره الحكومة في دعم المؤسسة. وبالنسبة للبنوك غير المؤثرة في النظام المالي المسموح لها بالفشل، يفقد كل المديرين التنفيذيين ووظائفهم، وتصبح خسائر المساهمين دائمة. وعلى الرغم من المناقشة المشروعة حول سياسة ما إذا كانت هذه التفرقة في المعاملة لها ما يبررها، فإن مسألة المخاطر المعنوية تتعلق بما إذا كانت هذه الفروق تجعل إدارة ومساهمة البنوك المؤثرة في النظام المالي يتصرفون بعدم مسئولية أكبر من نظرائهم في البنوك غير المؤثرة في النظام المالي. ونظراً لأن الإدارة التنفيذية وحملة الأسهم في البنوك المؤثرة في النظام المالي التي تمت كفالاتها يشتركون بدرجات مختلفة في الألم، إلى جانب

أضرار لا يمكن حسابها لسمعتهم في السوق (خاصة في حالة الإدارة)، فإنه لا يبدو أن المخاطر المعنوية تلعب دوراً له شأن في تشكيل سلوك البنوك المؤثرة في النظام المالي في مجال تحمل المخاطر. فالأرجح أن دور شهيتها لتحمل المخاطر في المستقبل حول التركيز المفرط على الأرباح قصيرة الأجل وضغوط حملة الأسهم لتغطية سعر الأوراق المالية. وهذه الضغوط التنافسية متوطنة في اقتصاد السوق وهي مستقلة عن مسألة المخاطر المعنوية.

ويعامل الدائنون (حائزو الديون) من الناحية الأخرى، بشكل أفضل بصورة غير متناسبة في البنوك المؤثرة في النظام المالي مع معاملة نظرائهم في البنوك غير المؤثرة في النظام المالي. فعندما تنفذ الحكومة بنكا مؤثراً في النظام المالي، لا يطلب من الدائنين عادة المشاركة في تحمل أي خسائر. والواقع أن مركزهم الائتماني النوعي كثيراً ما يتدعم بسبب تدخل الحكومة. وبالنسبة لبنك من البنوك غير المؤثرة في النظام المالي تتم تصفيته، يعاني الدائنون دائماً تقريباً من خسائر كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هدف الدائنين الرئيسي هو السعي لمد أجل سداد اعتماداتهم غير القائمة والتي لا تتفق مع مصالح الإدارة وحملة الأسهم في تعظيم الربح وأسعار الأسهم. لذلك، فإن سياسات التصدي للمخاطر المعنوية وثيقة الصلة بدرجة كبيرة جداً بالنسبة للدائنين ويجب أن تركز عليهم.

ومع ذلك، فما زالت الدرجة التي يمكن لانضباط الدائنين أن يغير بها بشكل واقعي من سلوك البنوك المؤثرة في النظام المالي في تحمل المخاطر، غير واضحة. لقد بينت الأزمة المالية العالمية أن اهتمام الأفراد بالاطلاع على معلومات الملكية وفي الوقت الحقيقي - مديري المخاطر في البنوك ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين والمنظمين - لم يستطع الحد من التحمل الزائد للبنوك المؤثرة في النظام المالي للمخاطر. لماذا يبذل الدائنون - الذين يعتمدون على معلومات تنشر على الجمهور - جهداً أفضل من ذلك؟ هذا لا يعني القول بأن صناع السياسات يجب ألا يحاولوا خلق الحوافز والسياسات الصحيحة لتشجيع مثل هذا الإشراف، ولكنهم يجب أن يكونوا أيضاً واقعيين بشأن فوائدها وقيودها.

والتوريق، وغيرها - في البنك نفسه وفي فروع، وفي الشركات الشقيقة في ظل هيكل الشركة القابضة الأم. ويركز الإشراف الموحد على تقييم ملامح المخاطر على مستوى المجموعة أو الشركة القابضة - وليس على مستوى الفروع فرادى. وتتعين تقوية ممارسة الإشراف الموحد - بغض النظر عما إذا كان جرى في داخل جهاز تنظيمي موحد تتواجد فيه كل أجهزة الرقابة على القطاع المالي تحت سقف واحد أو على أساس وظيفي تخضع فيه الأنشطة المختلفة مثل الأعمال المصرفية، أو الأوراق المالية، أو التأمين لإشراف وكالات منفصلة. وينبغي إنشاء إطار عمل قانوني واضح بقواعد تنظيمية تمكن من أسباب القوة ومنهجيات للإشراف تدعمه، وقدرة فنية مناسبة لتقييم ملامح المخاطر الموحدة للبنوك المؤثرة في النظام المالي لتتولى أعمال الإشراف المبكر.

## «وفي النهاية، لا بد أن يرتكز وضع القواعد التنظيمية الأكثر تشدداً، والإدارة المعززة للمخاطر، وتحسين إشراف مجلس الإدارة، على إشراف قوي موحد.»

### التأهب لمواجهة الأسوأ

من العناصر الأساسية للإشراف على المؤسسات الكبيرة هو التأهب لحدوث «وفاة» بنك مؤثر نظمياً أو «قرب حدوث الوفاة». ويتعين أن يكون لدى السلطات خطة تسمح لها بتحديد ما إذا كانت ستسمح لبنك مؤثر نظمياً بالفشل، وإذا فشل، كيف يمكن التقليل لأدنى حد من الأضرار التي تصيب الاقتصاد الحقيقي والنظام المالي ككل.

ويتعين على أي خطة أن تنشئ آلية تسمح بتسوية أو ضاع البنك المؤثر نظمياً الذي أصيب بالفشل وذلك على نحو منظم. ويتضمن هذا تفويض هيئة حكومية لتولى المسؤولية المؤقتة على مجموعة مصرفية مفلسة والسماح باستمرار العمليات حتى يمكن تصفيتها أو إعادة هيكلتها بطريقة منظمة و/ أو بيعها. وتسهيلاً لحل البنك بصورة بطيئة، يجب على سلطات الإشراف أن تجمع معلومات حول الهيكل التنظيمي للبنك المؤثر في النظام المالي وتحتفظ بقائمة جارية من مخزونات الأصول والنظراء الأساسيين في كل كيان قانوني داخل المجموعة. وتسوية الأوضاع على نحو منظم لا تقدم مساعدات إنقاذ للمساهمين. وعندما تعتبر الحكومة شركة مؤثرة في النظام المالي معسرة، فإن حصة المساهمين يجب إسقاطها. وعلاوة على ذلك، ينبغي استبدال الأعضاء الأساسيين في الإدارة التنفيذية للبنك بموظفين تعينهم الحكومة (من القطاع الخاص). وينبغي أن يكون للهيئة الحكومية سلطة صريحة للاعتراض على دفع المكافآت التعاقدية لكبار الموظفين في هذا البنك المؤثر نظمياً والمعسر. والتحدي الأضخم هو ما إذا كان ينبغي للدائنين وكبار مودعي البنك المؤثر نظمياً المعسر، المشاركة في خسائر البنك ولأي درجة، وكيفية هذه المشاركة.

ويجب أن تكون هناك قواعد واضحة تتعلق بمن يُدفع له أولاً والحد الأدنى من الخسائر التي يجب أن يشارك فيها الدائنون - مثل المستثمرين المؤسسين وربما كبار مودعي التجزئة ممن لا يغطيهم ضمان الودائع - إذا ما تم مؤقتاً تولى المسؤولية عن عمليات البنك المؤثر في النظام المالي. وفي ظل هذا المنهج، تصبح مخاوف المخاطر المعنوية أخف، لأن المشاركين من السوق سيتم إعلامهم بقواعد اللعبة مقدماً.

ويمكن مطالبة البنوك المؤثرة في النظام المالي بأن تدفع أتعاباً لصندوق تسوية الأوضاع، تستخدم لتعويض بعض التكاليف التي قد تتكبدها الحكومة لكي

الأحداث غير المتوقعة في أوقات العسر، فإن خط الدفاع الأول ضد عدم الاستقرار المالي هو دعم معايير وممارسات إدارة المخاطر في البنوك المؤثرة في النظام المالي. وتشمل إدارة المخاطر: الناس والعمليات والأنظمة التي يستخدمها البنك المؤثر في النظام المالي للإشراف على مدى تعرضه للمخاطر. ويتعين تعزيز وظيفة إدارة المخاطر وسلطتها في داخل كل بنك مؤثر نظمياً، حتى تصبح مستعدة وقادرة على كبح الإفراط في تحمل المخاطر خاصة في أوقات اليسر. وعلاوة على ذلك، فإنه يتعين إلزام البنوك المؤثرة في النظام المالي بمعايير أعلى من البنوك الأخرى غير المؤثرة، لضمان أن تعكس أنظمتها لإدارة المخاطر والممارسات المتضمنة، حجمها ودرجة تعقيدها ودورها في الاقتصاد.

ولكن الاحتياطات المالية الأقوى وإدارة المخاطر الأفضل لا يستطيعان بمفردهما أن يحولا دون تسبب الأنشطة المحفوفة بمخاطر أعلى في وقوع أزمة أخرى شاملة للنظام. لقد بينت الأزمة المالية العالمية أن إفراط البنوك المؤثرة في النظام المالي في تحمل المخاطر يمكن أن يسبب كارثة، وأنه لا توجد إجراءات وقائية متصلة لتقييد مثل هذه المخاطر. ونتيجة لذلك يتعين على السلطات أن تحدد نسبة مئوية من رأس المال كحد للأنشطة عالية المخاطر في البنك المؤثر في النظام المالي. وقد يكون من الصعب تحديد ما يشكل الأنشطة عالية المخاطر وتعيين حدودها الكمية القصوى المناسبة. ومع ذلك، فإن وضع حدود صارمة هو الطريقة الوحيدة الملموسة لتقليل التهديد الذي يتعرض له النظام المالي جراء مشكلات العمل الجماعي للبنوك المؤثرة في النظام المالي، أي أن سعي الشركات فرادى لتعظيم الأرباح والقيمة بالنسبة إلى حملة الأسهم يؤدي إلى ضغط على بنوك أخرى لتحمل مخاطر مفرطة.

ومن الأسباب الأساسية للأزمة المالية عدم كفاية إشراف مجالس الإدارة على البنوك المؤثرة في النظام المالي، نظراً لإخفاقها في تحديد أو فرض حد أقصى مناسب لتحمل المخاطر. وكان السبب في ضعف إشراف مجالس الإدارة هو الافتقار إلى الخبرة الفنية المناسبة ووضع المجالس التي تعمل بطبيعتها على أساس عدم التفرد، مما جعل من الصعب الإشراف على ملامح المخاطر في البنك المؤثر في النظام المالي. لذلك، فإن السلطات التنظيمية يجب أن تضع معايير أكثر تشدداً «مناسبة وصحيحة» لمجالس إدارات البنوك المؤثرة في النظام المالي. ويجب أن تشترط السلطات أن يعمل كل مديري هذه البنوك على أساس التفرد، وأن تتوافر لأغلبهم الخبرة الفنية المطلوبة لفهم طبيعة المؤسسات الضخمة والمعقدة والإشراف عليها.

ومن أهم مسؤوليات مجلس الإدارة تصميم برامج للتعويض تكافئ الأداء الأطول أجلاً وتعزز إدارة المخاطر الصحيحة. وقد كشفت الأزمة المالية عن أن ممارسات البنوك في التعويض تشجع الإفراط في تحمل المخاطر وتكافئ الأرباح قصيرة الأجل على حساب القدرة على البقاء الأطول أجلاً. ولمعالجة هذا القصور، يجب على السلطات التنظيمية أن تحدد معايير حريضة لبرامج البنك للتعويض، وأن تتبناها مجالس الإدارة، وأن يتم دفع جزء كبير من المكافآت المقررة في شكل أسهم تصبح حقا مكتسبة على مدى الزمن، وربط المكافآت بأهداف الأداء والتقييد بمبادئ الحرص، وعدم السماح بالمكافآت إلا إذا رأى المشرفون أن نسب رأس مال البنك كافية. وينبغي أن تستند المكافآت المقدمة للتجار إلى مكاسب تحققت وليس إلى مكاسب لم تحقق من سوق لسوق. وعلاوة على ذلك، يتعين أن يكون تقييم برامج البنك للتعويض جزءاً من مسؤوليات الإشراف المستمرة على البنوك فرادى.

وفي النهاية، لا بد أن يرتكز وضع القواعد التنظيمية الأكثر تشدداً، والإدارة المعززة للمخاطر، وتحسين إشراف مجلس الإدارة، على إشراف قوي موحد. فالبنوك الكبيرة المؤثرة في النظام المالي تنهك عادة في العديد من الأنشطة - الأعمال المصرفية وتمويل المستهلك والأوراق المالية والتأمين وإدارة الأصول

وكان التبرير الفكري لوضع سياسات للتنظيم وممارسات للإشراف تفيد البنوك المؤثرة في النظام المالي أكثر من أي فئة أخرى من البنوك مبنيا على الاعتقاد بأن نماذج المخاطر والإدارة السليمة للمخاطر لهذه البنوك وكذا ممارسات الإشراف على المخاطر من جانب السلطات التنظيمية وانضباط السوق هي جديرة بالثقة. ولكن الدور المحوري للبنوك المؤثرة في النظام المالي في الأزمة المالية العالمية يبين أن قوتها المتصورة - مثل وفورات الحجم، وإمكانية الحصول على تمويل عالمي بالجملة، وابتكار المنتجات، وتطبيق ممارسات متقدمة لإدارة المخاطر - كانت في الحقيقة هي السبب الرئيسي للخطر على النظام في أوقات العسر.

وهناك قضية أخرى ترتبط بذلك هي ما إذا كانت مزايا البنوك المؤثرة في النظام المالي تفوق النفقات التي يجب أن يتحملها المجتمع في حالة فشلها، على سبيل المثال الدعم الذي يسده دافع الضرائب، والانكماش الكبير للائتمان، وعدم الاستقرار المالي. وما دامت البنوك المؤثرة في النظام المالي قد وجدت، فإن إيجاد حل طويل الأجل لمشكلة «الأكبر من أن يفشل» تستدعي صياغة قيود تنظيمية أكثر تدخلا واتساما بالطابع المحافظ، مقترنة باستعداد وقدرة أكبر من قبل المشرفين على اتخاذ إجراءات تصحيحية في ظل نظام قوي من الإشراف الموحد. ويتعين استكمال هذه الإجراءات الوقائية بنظام موثوق فيه للإعسار يفرض انضباط السوق على الإدارة وحملة الأسهم والدائنين في هذه البنوك المؤثرة نظميا التي فضلت، إذا أردنا استبعاد مبدأ «أكبر من أن يفشل» نهائيا من مفرداتنا، وهو ما ينبغي أن يحدث. ■

سيد ريحان زامل هو مستشار السياسات والرقابة المصرفية في صندوق النقد الدولي لدى بنك إندونيسيا المركزي.

يستمر البنك الفاشل المؤثر نظميا في العمل. ومن المهم أن تقيّم الأتعاب مقدما، لضمان قيام كل البنوك المؤثرة في النظام المالي - وليس فقط الباقية على قيد الحياة - بالدفع للصندوق. وإضافة لذلك، فإن ترتيبا يمول مسبقا، سيقضى على الطبيعة المسايرة للاتجاهات الدورية لعدم المطالبة بالدفع إلا بعد الفشل، عندما قد تحتاج بنوك أخرى مؤثرة في النظام المالي إلى موارد متاحة لدعم قاعدة رأسمالها. ومثل هذه الأتعاب ستكون بمثابة مثبطات للمؤسسات التي تفكر فيما ينبغي لها أن تنمو بدرجة كافية لتصنيفها بأنها مؤثرة في النظام المالي أم لا. وإذا كان للموظفين الأساسيين أن يمارسوا سلطتهم في اتخاذ القرار في البنوك المؤثرة في النظام المالي، فيجب أن يكونوا قادرين على أن يفعلوا ذلك دون خوف من التعرض للملاحقة القضائية - سواء من قبل الملاك السابقين، أو أجهزة الرقابة الحكومية، أو المشاركين في السوق، أو غيرهم، وهذا يعني أن صناع القرار يجب أن يحظوا بحماية قانونية واضحة. وبخلاف ذلك، قد تتردد الجهات التنظيمية والرقابية في إصدار أحكام حاسمة بالنسبة للبنوك المؤثرة في النظام المالي، وعادة تحت ضغط قيود زمنية ضيقة جدا ومبنية على متغيرات معقدة لا توفر إجابات قاطعة.

كذلك يتعين على السلطات أن تعيد النظر فيما استقر رأيها عليه من حيث أن بعض البنوك أكبر من أن تفشل. إذ يجب أن تتمثل الفلسفة الأساسية في أنه على الرغم من أن بعض البنوك قد تكون أكبر من تصفيتها على الفور، فلا يوجد بنك أكبر من أن يفشل. هذا التحول الفلسفي الذكي يمكن أن يؤدي إلى منهج يقبل الفشل وعواقبه - مثل إسقاط فوائد المساهمين وتقليل قيمة حصة الدائنين - مع الاستمرار في التركيز على التداعيات بالنسبة للنظام والقطاع الحقيقي.

## الدروس المستفادة

من أخطر الدروس المستفادة من الأزمة المالية مدى اعتماد سلامة وأمان النظام المصرفي العالمي على قرارات قلة من البنوك المؤثرة في النظام المالي والمشرفين عليها وقلة الآليات التنظيمية الداعمة للحد من الإفراط في تحمل المخاطر.

## إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

### أعرق المراكز المعتمدة من الأمم المتحدة في الشرق الأوسط

#### أحدث الإصدارات :

- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ٢٠١٠ : التنمية وتغير المناخ
- تقرير النمو: استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة



تقرير البنك الدولي عن  
التنمية في العالم ٢٠١٠،  
التنمية وتغير المناخ

#### وعلى وشك الصدور :

- استرداد الأصول المنهوبة: دليل للممارسات الجسنة بشأن مصادرة الأصول دون الاستناد إلى حكم إدانة
- الاقتصاد السياسي للبنك الدولي: السنوات الأولى

مركز الأهرام  
للنشر والترجمة والتوزيع

بريد إلكتروني: act@ahram.org.eg

فاكس: ٢٥٧٨٦٠٨٢

تليفون: ٢٧٧٠٢٤٤٥